

بات واضحاً أنّ النتيجة المحققة من وجود سعريّت لصرف الليرة مقابل الدولار، تاكل القدرة الشرائية للاجور في لبنان وذويات قسم مهم من الودائع بالليرة والدولار أيضاً، حتّى الآن، فقدت الودائع والاجور أكثر من 47% من القيمة الفعلية المرشحة لمزيد من التاكل

في خدمة

رأس المال الوهمي

الأمد سلامة

غلب هاجس تفتح سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار على يوميات اللبنانيين في الأسابيع الأخيرة، وخصوصاً أنّ هذه الفترة شهدت تقلّبات سريعة كانت نتيجتها تدهور قيمة الليرة اللبنانيّة في السوق الموازية. المفاجئ، أنّه خلال أشهر انتقل اللبنانيون من جمود شديد لسعر الليرة امتدّ لعقدين على أساس 1507,5 ليرات وسطيّاً مقابل الدولار، إلى حالة إرباك ناتجة من ثلاثة أمور: تظلمات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن مواصلة سياسة تثبيت سعر الصرف، صعوبية الاستحصال على الدولار من المصارف بالسعر المحدّد من مصرف لبنان، وارتفاع أسعار الصرف يومياً عند الصرافين، في ظلّ هذا الضياغ، لم يعد ممكناً فهم حقيقة ما يحصل؛

فالسلمة المسؤولة عن التقد في لبنان، أي مصرف لبنان، قامت بتغيير نظام سعر الصرف بشكل أحادي ومن دون إعلان، تاركّة انتقال المجتمع اللبناني من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام سعر مزدوج لتدبّر أمره على غير هدى.

العملة المربوطة

نظام سعر الصرف الثابت هو الذي يربط فيه المصرف المركزي سعر العملة المحليّة بعملة أجنبية محدّدة. في العادة، تهدف هذه السياسة إلى تكريس الاستقرار وتسهيل التنبؤ بسعر الصرف في المستقبل ما يسهّل نظريّاً، التخطيط للأعمال المستقبلية. والأهمّ أنّه يحافظ على سعر صرف مفيد لكبار المستوردين الذين يستفيدون من استقرار على المدى الطويل في العلاقات مع شركائهم

الصرف، ما يؤدي إلى خفض قيمة

العملة المحليّة.
أمّا في حال فاق الطلب الخارجي على البضائع المحليّة، الطلب المحلي على البضائع الأجنبية، فستنعكس الأية ويجد المصرف المركزي نفسه مضطراً لشراء الدولارات من أسواق صرف العملات الأجنبية للحفاظ على سعر الصرف المحدّد مسبقاً، وإذا استمرّ توازن السوق لصالح الطلب الخارجي على البضائع المحليّة، سيراكم المصرف المركزي الاحتياطات

بما يفوق حاجته، ما سيؤدّي إلى رفع سعر صرف العملة المحليّة.

ازدواجية تحفّر المضاربات

في المقابل، نظام سعر الصرف المزدوج هو نظام تختبئه السلطات ليكون لعمليتها سعر صرف رسمي ثابت في مقابل سعر عائم منفصل. ويتمّ تحديد سعر الصرف العائم تبعاً لسوق العرض والطلب بالتوازي مع سعر الصرف الرسمي الثابت. الهدف

بسبب إصرار مصرف لبنان على ترك سوف الصرافين حراً بحجّة الاقتصاد الحرّ والمفتوح، سعيه للحفاظ على هذه الحرية لم يوقفه عن التدخّل لحماية ارباح المصارف عبر خفض أسعار الفائدة على الودائع إلى 4% على الدولار و8,5% على الليرة، ولم تحفزّه هذه الرغبة في

الفرق بين السعريّن. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاعات التي اختارتها السلطة لتستفيد من سعر الصرف الرسمي ستدفع باتجاه الحفاظ على هذا النظام بعد انتهاء المدّة المؤقّته للاستفادة منه. وكذلك وجدت أكثر من دراسة أنّ هذا النظام لا يحمي الأسعار المحليّة حماية تامّة بسبب تحويل عدد أكبر من المعاملات إلى سعر الصرف الموازي بدلاً من الرسمي، فضلاً عن استمرار انخفاض سعر الصرف الموازي مقارنة بالسعر الرسمي.

ومن المفيد التذكير بتجربة الأرجنتين مع نظام سعر الصرف المزدوج، الذي طبّق عام 2001 بهدف رفع تنافسية الصادرات الأرجنتينيّة، إذ واصلت العملة المحليّة تقلّباتها ما أدى إلى انخفاض حاد في قيمتها ثم تطور الأمر إلى عدة أسعار صرف عوضاً عن الثنّين فقط ونشأت سوق عملات سوداء أسهمت في انعدام الاستقرار لفترة طويلة.

ماسة لبنان «الفريدة»

صريحاً، ينتقل لبنان إلى نظام سعر صرف مزدوج من دون أي إعلان رسمي، وعلى ما يبدو من دون أي اعتبار لتبعات الانتقال على الاقتصاد الكليّ، كلّ ما سبق ذكره عن نظامي سعر الصرف، وكلّ النظمه سعر الصرف في الحقيقة، يعتمد على مخرجات الاقتصاد الكلي رغم أنّ ظاهره متعلّق بإدارة الماليّة. فالحساب الأساسي يجب أن يتعلّق بقدرة الاقتصاد على التصدير والمقايضة، في مقابل حصر النفقات الاستيرادية قدر الإمكان.

ولكن ما نراه إلى الآن، من سياسات منمّعة في الانتقال إلى نظام سعر الصرف المزدوج، لا يشي بأحدٍ من المؤيدون لاستعمال هذا النظام، بيرون أنّه يساعد السلطات على الحفاظ على مستويات مثلى للإنتاج وللصادرات، مع منع المستثمرين الدوليين من بل الشيء الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار حالياً هو حساب رأس المال، إذ أنّ النظام يُطبق من خلال ثنائيّة المصارف والصرافين على كلّ الزبائن من دون استثناء، ولم تحرك المصرف المركزي لتحديد السلع التي سيُغفَى استيرادها بسعر الصرف الفأنت إلاّ بعد ارتفاع الصرخة الشعبية على سلع أساسيّة (المحروقات والقمح والدواء)، وبعد ذلك لم يُكمل المصرف المركزي لألحة السلع المدعومة، ما

يشير إلى أنّه لا نية لدى المسؤولين لدعم المزيد من السلع بينما لم يتوجّه في الوقت عينه صوب إصدار تعاميم تدعم الإنتاج المحليّ واستيراده للمواد الأولية، مثلاً، ما يعرّض عن عدم تقدير دور الاقتصاد الكليّ في الية تحديد سعر الصرف السوقيّ.

وبينما يمكن تفسير هذا العزوف عن التوجه نحو تصحيح مخرجات الاقتصاد الكليّ بعدم وجود إنتاج يُعدّد به أساساً، لا بدّ أن يقرأ الوضع الراهن اعتباراً من إرساء النظام الاقتصادي عام 1992، أي مع وصول الرئيس رفيق الحريري إلى السلطة، أداء حكومات بداية ومتنصف التسعينيات، عمد إلى تدمير القطاعات الإنتاجيّة الأساسيّة في البلاد، بلق ببق منها إلاّ ما صمد بسبب ندرة أو صعوبية إنتاجه في المحيط الإقليمي للبنان. وسياسات هذه الحكومات عُقدت على أيدي

تخفيض إعباء الدين السياسي عبر خفض الفوائد على توظيفات المصارف في مصرف لبنان وفي سندات الخزينة. هذه الحرية الاستثنائية التي يمارسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ستحقّق هوةً انعدام المساواة بين شرائح المجتمع، وستزيد سوء توزيع

مجموعة من المديرين الذين عُيّنا في تلك الفترة، كعنوانٍ لمرحلة ازدهار جديدة، إلاّ أنّه تبيّن لاحقاً أنّه ازدهار وهمي قائم على قدرة استهلاك عالية مبنية على الاستدانة. لسوء حظّنا اليوم، إنّ الكثير من هؤلاء المديرين لا يزالون يضغطون بمهامهم اليوم، وهم يوظفون على تطبيق السياسات الاقتصادية للحكومات الأولى للرئيس رفيق الحريري (ما يصطلح عليه بالحريريّة الاقتصادية)، في مشهد يبدو أقرب إلى الإسعان في الحفاظ على السياسات التي سبّبت الأزمة.

هذا المشهد يثير الحيرة بين تشخيص ما يجري على أنّه تصرفات مجموعة اشخاص مؤلّدين، أو مجموعة اشخاص ذوي كفاءة منخفضة تأمنت لهم الحماية من المحاسبة عبر نظام محاصصة يحمي الأّلام، وتوافق دولي متركز على مدّ الأموال لمنع انهيار النظام الاقتصادي المشوّه في لبنان.

اليوم، الثابت الوحيد أنّ جزءاً كبيراً من أموال المودعين تُخزّر في عمليّة دعم الاستهلاك المدوّر وتثبيت سعر الصرف على مدى ثلاثة عقود. منذ بضعة أيام قدر وزير الاقتصاد منصور بطيش مجموع ما تدخّر بنحو 40 مليار دولار، علماً بأن الكثير من الودائع هو عبارة عن أموال وهمية خلّقت في إطار عملية الدين وتمويله، إلاّ أنّ هناك أموالاً حقيقية تُخزّر

هناك رأي

إن اتّباع سعريّن لصرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار ينطوي على مضار عديدة للاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى تقويض الثقة بالجهاز المصرفي، ويخفّف الوضع السائد حالياً بوجود سعر صرف مُعوّم وسعر صرف ثابت لليرة مع قفود على السحب النقدي، إضافةً إلى قيود على تمويل المعاملات التجاريّة الخارجيّة في السلع والخدمات، وكذلك في المعاملات الرأسمالية، فضلاً عن الاستثنائية في تطبيق هذه الإجراءات التي نتج منها الآتي:

- زيادة فورة الدولار عند الصيرافة، وهي فاقت مثيلتها في المصارف من خلال إقبال المواطنين على استبدال الدولارات التي يملكونها بالسعر الأفضل، فيما أصبح الصراف مصرراً لتمويل التجارة بدلاً من المصارف. - بدأت ميزانيات المصارف تنقلص بسبب التحوّل نحو التعامل النقدي المباشر. كذلك نتج عن هذا ارتفاع في كلفة إنجاز المعاملات، وأصبح الاقتصاد أقلّ فعالية من الوضع الذي يسوده السعر المُوحّد.

اتّجه المواطن نحو سحب ما استطاع عليها المصارف اللبنانية والنظام المالي اللبناني بقيادة مصرف لبنان. هذه الأموال التي كان يمكن أنّ تُشكّل ركن بناء أساسيّاً في اقتصاد منتج الموازية تمّ إيداعها في المصارف مرّة ثانية، محاولاً تحويلها إلى الدولار على السعر الرسمي ليُحقّق ربحاً يعادل الفرق بين السعريّن. وهذا الربح المحقّق لا بدّ أن يكون على حساب خسائر لفئات أخرى، بعبارة أخرى، تحوّل الدخل من فئة إلى أخرى من دون إنتاجية في الاقتصاد. لذا فإنّ تعدّد الأسعار يؤدي إلى المضاربات والصدمات، هي في أحسن الأحوال مؤدلجة بما لا يخدم الاقتصاد الكلي، بل تُخدّم رأس المال الوهمي، حيث تعرّض عن رفض للاعتراف بالخلل لبنان وورهما في الدورة الاقتصادية. - تجلّى هذا الوضع بوجود طوابير طويلة أمام المصارف على مدى الأشهرين الأخيرين بهدف سحب الدولارات واليرات أيضاً لتمويل شراء السلع. الدفع يكون بالليرة. أسفر هذا

هناك رأي

إن اتّباع سعريّن لصرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار ينطوي على مضار عديدة للاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى تقويض الثقة بالجهاز المصرفي، ويخفّف الوضع السائد حالياً بوجود سعر صرف مُعوّم وسعر صرف ثابت لليرة مع قفود على السحب النقدي، إضافةً إلى قيود على تمويل المعاملات التجاريّة الخارجيّة في السلع والخدمات، كذلك في المستوردة على أساس السعر الرسمي أصبحت سلعا مدعومة، ما يشجّع على استيرادها. كذلك يستفيد المستورّد في الدول الأخرى من السعر المدعوم للصادرات الوطنية، وفي الحالتين يُلحق ضرراً بالميزان التجاري الخارجي.

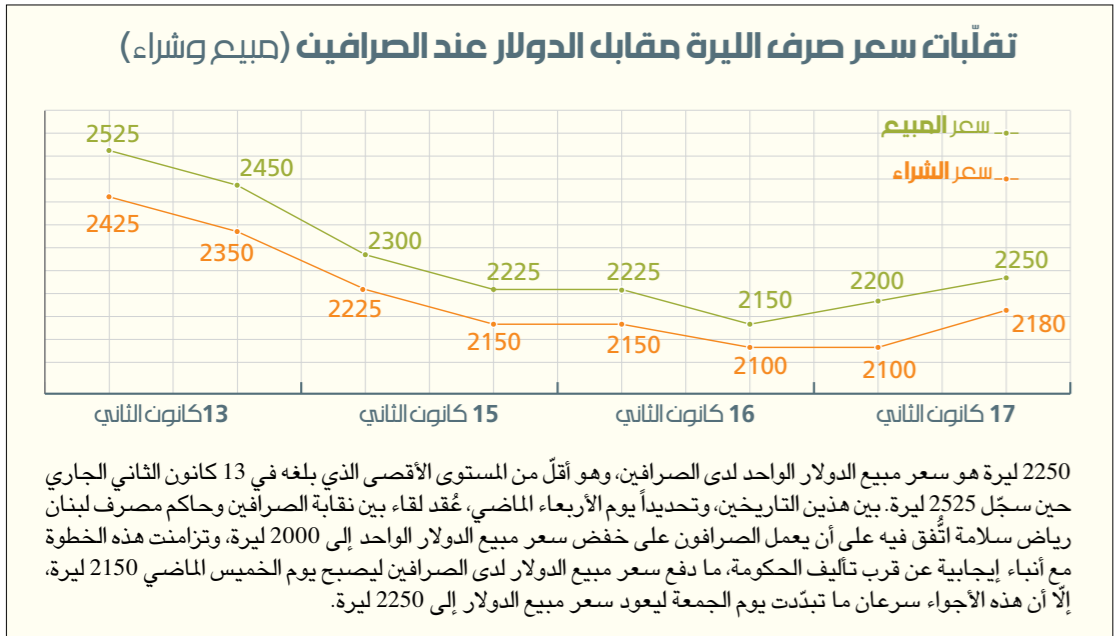
- إضافة إلى ذلك، إنّ السلع المستوردة ذات السعر المحدّد من وزارات الاقتصاد والصحة والطاقة، تؤدي إلى خسائر كبيرة للمستوردين في حال اضطرارهم إلى شراء الدولارات لتمويل التجارة لتوفير التمويل اللازم للسلع المستوردة البديلة. وكما رأينا نتج عن ذلك تقنين في التسليف بالدولار لتلك السلع.

- إنّ اتّباع سعريّن لسعر الصرف لن يكون له سوى أثر جزئيّ لتفادي ارتفاع الأسعار في السوق المحليّة. فرغم التزام المصارف بالسعر الرسمي، ارتفعت الأسعار بنسبة تعكس ارتفاع سعر الصرف الموازي للصيرافة وتشير الدراسات الميدانية إلى أنّ السعر الحزّ للصرّف يكون له الأثر الغالب على الأسعار مقابل السعر الرسمي. كما أنّ انخفاض في سعر الصرف الاسمي الموازي يكون له الأثر الفائق على توقعات ارتفاع الأسعار.

- الفائدة من ازدواجية سعر الصرف منوطة حصراً بتحديد الفرق بين السعريّن بغرض تعديل سعر الصرف الرسمي وأتباع سعر مخبّث آخر، إذ إنّ السعر الموازي يشير إلى السعر الفعلي الذي يعكس العرض والطلب على الدولار مقابل العملة المحليّة وقدرة الاقتصاد التنافسية. لذا، من الضرورة القصوى أن تعدد السلطات النقدية والتنفيذية إلى توحيد سعر الصرف. لهذا الإجراءات فوائده عدّة مغايرة للأضرار المذكورة

الدخ، آليات مصرف لبنان لتسعير الليرة هي أيضاً استثنائية وستسحب أكثر من نصف اللبنانيين إلى خطوط الفقر من دون أن يتمكن أحد من وقف هذا الجنون الذي يهدّر المجتمع ويهدم أبناؤه إلى الهجرة بحثاً عن العمل.

مصرف لبنان يستنسب تسعير الليرة: من يوقف هذا الجنون؟



سياسة السّعريّت

سابقاً، إذ ستعفي الرغبة في التعامل النقدي وستستعاد الثقة بالمصارف وستسهّل التجارة الدولية، ولا يغد من الضرورة والمحتذ سحب النقد من المصارف. كذلك ستستعيد المصارف قدرتها على جلب الأموال الأجنبية والمحليّة التي أخرجت منها والمحلّة التي اعتمدت على أسعار الصرف لتحت الأساس عن سياسة ربط سعر العملة بعملة احتياطية لم تستطع الحفاظ عليها، كانت نتيجتها تقلص النشاط الاقتصادي لفقدان الاحتياطي اللازم من العملات الأجنبية لتمويل التجارة والاستثمار. إنّ سعر الصرف الثابت يواجه تحدّيات عدّة أهمها فقدان القدرة التنافسية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات إذا لم تحافظ الدولة على توازنات مالية ونقدية، بالإضافة إلى قدرات إنتاجية توازي التطور في الشركاء التجاريين. انهيار سعر الصرف سيكون دليلاً قاطعاً على سوء السياسات المتبعة. ولا بدّ في ظلّ تدنّي الثقة بالمصارف وبالسياسات عامة أن يسبق توحيد سعر الصرف إجراءات إصلاحية جريئة تؤدي إلى خفض فعلي في العجز المالي ومنها:

● توطيد الدين للقطاع العام، وخفض الفوائد على شهادات الإيداع وودائع المصارف لدى مصرف لبنان، وهذا بدوره سيخفّف الفوائد الدائنة والمدينة بما فيها فوائد السندات بالليرة والدولار. كما سيؤدّي إلى خفض الفوائد على الإصدارات الجديدة. ● خفض العجز المالي لكي يوازى أو يكون أقلّ من ذلك لدولة الربط. ● خفض الدعم والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد. ● نجح التضخّم والتوسع النقدي والاستناد إلى الأدوات النقدية غير المباشرة. ● يجب أن تكفل الإجراءات خفض العجز إلى ما دون 2% من الناتج المحلي لإعادة الثقة ما يؤدّي إلى دمج سعر الصرف حسب سعر السوق من دون التعرّض لانهيار متواصل في سعر الليرة.